

فانه لا يمكن والحالة هذه تصور أساس قانوني نظري تستند اليه سلطات الاحتلال في مطالبتها لسكان الاقليم المحتل بالطاعة ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى ليس في اتفاقيات جنيف ما يمنع سكان المناطق المحتلة من الثورة على سلطات الاحتلال عند اخلال الاخرة بالالتزامات المفروضة عليها بموجب هذه الاتفاقيات . وهنا لا بد من الإشارة الى المخالفات الصريحة التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي اخلايا بما تفرضه القواعد العامة في القانون الدولي بشأن الضم الفعلي لمدينة القدس ، بارادتها المنفردة ، وبدون الاتفاق بشأنها مع الاطراف المعنية ، ومخالفاتها المتكررة للواجبات المفروضة عليها بموجب اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين في الاراضي المحتلة وعلى الأخص الواجبات التي تفرضها المواد ( ٢ ) ، ( ٢٧ ) ، ( ٣٢ ) ، ( ٤٧ ) و ( ٤٩ ) ، وتمثل هذه المخالفات على سبيل المثال في مصادرة حريات المدنيين وتعذيبهم ومصادرة أموالهم وتدمير ممتلكاتهم الخاصة وتهجير السكان ، وتغيير أنظمتهم القانونية ، والحد من حرياتهم في مزاوله شعائرهم الدينية (٧) ، كي تتضح حقيقة تردي الأوضاع التي يحيها سكان المناطق المحتلة ، ونظرا لعدم قدرة المنظمة الدولية على فرض قراراتها على اسرائيل وايقاف خرقها للواجبات الملقة على عاتقها بموجب اتفاقيات جنيف/لاهاي المذكورة ، فلا يبقى والحالة هذه اذن الا قيام سكان هذه المناطق بالتصدي لسلطات الاحتلال للدفاع عن حقوقهم المقررة لهم بالاتفاقيات المذكورة وذلك عن طريق الثورة والمقاومة المسلحة .

### سكان المناطق المحتلة وحقهم بالثورة والمقاومة :

السؤال الآن هو مدى حق سكان المناطق المحتلة بالثورة على سلطات الاحتلال في الحالات التي تلتزم فيها هذه السلطات بحدود الواجبات الملقة على عاتقها بموجب اتفاقيات جنيف/لاهاي ؟ . لا يختلف الجواب في هذه الحالة عن الحالة السابقة القاضي بتقرير حق سكان المناطق المحتلة بالثورة على سلطات الاحتلال ، ذلك ان هذا الحق مستمد أساسا من طبيعة العلاقة بين سلطات الاحتلال وسكان المناطق المحتلة التي سبق لنا تحديدها على أساس استمرار علاقة الولاء والتبعية للوطن الام وعدم الالتزام بالطاعة والولاء لدولة الاحتلال وكذلك على أساس التكييف القانوني للاحتلال بأنه سلطة فعلية مؤقتة تستند الى واقع القوة المادية وعلى أساس من قاعدة تحريم ضم الاراضي بالإرادة المنفردة . ويضاف لذلك كله حق سكان المناطق المحتلة في الدفاع عن أنفسهم في سبيل المحافظة على أمنهم ، وكيانهم ، وحقهم في تقرير مصيرهم ، وفقا لما تقتضي به أحكام المادة ( ١ / ٢ ) من الميثاق التي تنص على « انهاء العلاقات الودية بين الامم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب ، وبأن يكون لكل فرد منها تقرير مصيرها ... » وطبقا لما تقتضي به المادة ( ١ / ٤ ) من نفس الميثاق المذكور التي تنص على « ... امتناع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الاراضي أو الاستقلال السياسي لاية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة ... »

وهكذا نجد أنه من حق سكان المناطق المحتلة لا بل من واجبهم الثورة على سلطات الاحتلال وحمل السلاح للدفاع عن ما تقرره لهم المواثيق الدولية من حقوق ، فسلطة الاحتلال التي تقوم على أساس القوة المسلحة ، لا القانون ، لا يمكن أن تقاوم الا بالقوة المسلحة .

### المقاومة المسلحة المنظمة :

لقد توصلنا الى اظهر مدى ما يتمتع به سكان المناطق المحتلة من حق في الثورة على سلطات الاحتلال ومقاومته بقوة السلاح ولكن الامر لا ينتهي عند هذا الحد اذ سرعان ما يعمد سكان المناطق المحتلة الى تنظيم اعمال المقاومة المسلحة بصورة منظمة